

Distr.: General
3 December 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 148 من جدول الأعمال

تمويل الآلية الدولية لتصرف الأعمال

المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

تقرير عن أداء ميزانية الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لعام 2020 والميزانية المقترحة للآلية لعام 2022

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير بشأن أداء ميزانية الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لعام 2020 (A/76/370) والميزانية المقترحة للآلية لعام 2022 (A/76/411). وكان معروضا على اللجنة الاستشارية أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للآلية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (A/76/5/Add.15)، وتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ توصيات المجلس الواردة في تقاريره عن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (A/76/307/Add.1). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقارير المذكورة أعلاه، عبر الإنترنت بممثلي المجلس وممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتمت برود خطية مؤرخة 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

ثانيا - أداء الميزانية لعام 2020

2 - وافقت الجمعية العامة في قرارها 259/74 على تخصيص اعتمادات بلغ مجموعها 96 924 500 مليون دولار لعام 2020. ويشير الأمين العام، في التقرير الذي قدمه عن أداء ميزانية الآلية لعام 2020، إلى أن النفقات المسجلة في عام 2020 بلغت 93 414 200 دولار (المبلغ الإجمالي)، أو 84 539 600 دولار (المبلغ الصافي)، مما أسفر عن فائض قدره 3 510 300 دولار (المبلغ



الرجاء إعادة استعمال الورق



(الإجمالي)، أو 2 372 200 دولار (المبلغ الصافي) (A/76/370، الجدول 1). ويعزى انخفاض النفقات عما كان متوقعا أساسا إلى حالات تأخير في الإجراءات القضائية ناجمة عن أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): ففي لاهاي، أدى التأخير في إعادة محاكمة ستانيسلاش وسيماتوفيتش والاستئناف في قضية ملاديتش إلى إرجاء إصدار الحكم في كلتا القضيتين إلى عام 2021، وفي أروشا، تجاوزت قضية نزابونيمبا وآخرين المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة فترة الأشهر الستة المدرجة أصلا في الميزانية في عام 2020. وقابل انخفاض النفقات جزئيا موارد إضافية وغير مدرجة في الميزانية تطلبها اعتقال فيليسيان كابوغا في أروشا وما تلا ذلك من أنشطة سابقة للمحاكمة. وعلاوة على ذلك، اقتضت ظروف العمل عن بعد تخصيص استثمارات إضافية لتأمين تراخيص البرامجيات وإدخال تحسينات على الشبكة المركزية لتيسير القيام بعمليات الآلية دون انقطاع (المرجع نفسه، الفقرات 2، و 3، و 6 (ب)، و 8 (أ)).

3 - وبالإضافة إلى النقص المسجل في الإنفاق، يشير الأمين العام إلى وجود فائض ناشئ عن إلغاء الالتزامات المتصلة بفترة السنتين 2018-2019 والإيرادات الأخرى البالغة 8 736 500 دولار، كما ورد في التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. ونتيجة لذلك، اقترح إعادة مبلغ قدره 12 246 800 دولار (الإجمالي) و 11 108 700 دولار (الصافي) إلى الدول الأعضاء (المرجع نفسه، الفقرة 12). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه في عام 2020، أعيدت إلى الدول الأعضاء أرصدة دائنة قدرها 10,1 ملايين دولار متأتية من الأرصدة غير المنفقة في فترة السنتين 2018-2019 وإلغاء التزامات الفترة السابقة، وذلك على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة 249/75. بيد أن اللجنة أبلغت، عند الاستفسار، بأنه لم يكن من الممكن دائما، في بعض السنوات السابقة، إعادة الأموال إلى الدول الأعضاء، بسبب ظروف استثنائية تتعلق بتوحيد حسابات وأرصدة نقدية من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وكذلك بسبب الاشتراكات غير المسددة (انظر أيضا الفقرة 13 أدناه). وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام مزيدا من الوضوح إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

4 - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتقرير الأداء في الفقرتين 11 و 12 من ذلك التقرير. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأداء، بما في ذلك النفقات النهائية لعام 2020 التي بلغ حجمها (الإجمالي) 93 414 200 دولار و (الصافي) 12 246 800 دولار، والموافقة على إعادة الفائض الصافي الذي يبلغ حجمه (الإجمالي) 12 246 800 دولار و (الصافي) 11 108 700 دولار في عام 2020 على شكل رصيد دائن يُخصم من الأنصبة المقررة للدول الأعضاء لعام 2022. وردا على استفسار عن الآثار المترتبة على الموافقة على إعادة الفائض الإجمالي والصافي، أبلغت اللجنة بأن عرض الأرقام الإجمالية والصافية في سياق ميزانيات الآلية يتسق مع عرض تقارير الميزانية والأداء السابقة للآلية. ويتعلق الفرق بين المبلغ الإجمالي والصافي بالانقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، التي تستخدم لخصم من الأنصبة المقررة في المستقبل وفقا لقرار الجمعية العامة 973 (د-10) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1955 والبند 2-3 (هـ) من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، ولذلك فإنه سيؤثر على الأنصبة المقررة لعام 2022. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن توافي الجمعية العامة بمزيد من التوضيح بشأن الفرق بين الفائض الصافي والفائض الإجمالي عند نظرها في هذا التقرير.

ثالثا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

5 - أفاد مجلس مراجعي الحسابات أنه في نهاية عام 2020، ومن أصل 29 توصية تتعلق بالآلية، نفذت 8 توصيات تنفيذًا كاملاً، وكانت 12 توصية قيد التنفيذ، ولم تنفذ 9 توصيات. وفي عام 2020، شهدت الآلية انخفاضاً في معدل التنفيذ مقارنة بالسنة السابقة (28 في المائة في عام 2020، مقارنة بنسبة 37 في المائة في عام 2019) (A/76/173، الجدول 9، الفقرة 223). ولدى الاستفسار، علمت اللجنة الاستشارية من المجلس أن ست توصيات لا تزال معلقة منذ سنتين أو أكثر، وأن هناك خلافات بشأن بعض النتائج والتوصيات التي توصل إليها المجلس. ومن بين ما مجموعه 18 توصية نتجت عن عمليات مراجعة الحسابات لعام 2020 ولم تقبلها الكيانات الخاضعة للمراجعة، كانت 5 توصيات (أو نسبة 27,7 في المائة) تتصل بالآلية. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن الآلية قبلت 10 توصيات منبثقة من مراجعة الحسابات لعام 2020 ولكنها طلبت بعد ذلك إغلاقها، وجرى ذلك في بعض الحالات دون تقديم معلومات كافية تفيد بأن الإجراءات المتخذة ستؤدي إلى تنفيذ التوصيات تنفيذاً فعالاً ومجدياً. (انظر أيضاً A/76/554، الفقرة 51). وعلى سبيل المثال، رأت الآلية أن التوصية بتعزيز عملية تخطيط الميزانية، بما في ذلك ما يتعلق بمتطلبات المساعدة المؤقتة العامة، قد نفذت على أساس أن الآلية حسنت عملية إثبات وتوثيق الموافقات على التغييرات في المساعدة المؤقتة العامة، وأن هذا الإثبات قد وجه صياغة مقترح الميزانية لعام 2022 (A/76/307/Add.1، الفقرة 1294؛ A/76/411، المرفق الثاني؛ انظر أيضاً الفقرة 25 أدناه). وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للآلية أن تحسن معدل وتوقيت تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات. واللجنة على ثقة بأن الآلية، في فترات الإبلاغ المقبلة، ستتعاون تعاوناً كاملاً مع المجلس، وستعزز تعاونها، لا سيما فيما يتعلق بالتوصيات التي قبلت جزئياً أو لم تقبل أو التي طُلب إغلاقها. وتشدد اللجنة أيضاً على ضرورة تنفيذ التوصيات تنفيذاً فعالاً ودقيقاً، وتأمل أن تقدم المعلومات المفصلة عن تدابير التنفيذ المقررة والمضطلع بها في تقارير الأمين العام المقبلة (انظر أيضاً A/76/554، الفقرات 47-51).

رابعا - الولاية وافتراسات التخطيط

6 - يشير الأمين العام إلى أن برنامج عمل الآلية في عام 2022 سيتألف أساساً من الأنشطة المستمرة التي صدر بها تكليف، بما في ذلك حماية الشهود، والإشراف على إنفاذ الأحكام، وتقديم المساعدة إلى الولايات القضائية الوطنية، وتعقب الهاربين، وإدارة المحفوظات. وبالإضافة إلى ذلك، ستنفذ الآلية أنشطة مخصصة مقررة، تتعلق أساساً بإجراءات المحاكمة والاستئناف (A/76/411، الفقرات 3-5). ولدى الاستفسار، حصلت اللجنة الاستشارية على معلومات عن التقدم المحرز والتطورات المتوقعة فيما يتعلق بعبء العمل القضائي للآلية، بما في ذلك ما يلي:

- (أ) أُنجزت قضية استئناف ملايش في عام 2021، لتنتهي بذلك هذه القضية؛
- (ب) صدر الحكم في قضية إعادة محاكمة ستانيسلاف وسيماتوفيتش في عام 2021. وقد بدأت دعوى الاستئناف في هذه القضية ويتوقع أن تتجزأ في غضون سنتين؛
- (ج) انتهت أيضاً في عام 2021 محاكمة نزيهينيا وآخرين (المعروفة سابقاً باسم قضية تورينابو وآخرين وأشير إليها في الاستئناف باسم فاتوما وآخرين). ومن المتوقع أن تتجزأ دعوى الاستئناف، التي يكون نطاقها أضيق بكثير مقارنة بالمحاكمة، في منتصف عام 2022؛

(د) لا تزال قضية كابوغا في مرحلة التحقيق، وهي جاهزة تقريبا لبدء المحاكمة. وعلى الرغم من أن قضية كابوغا تتبع فرع أروشا، فالسيد كابوغا محتجز في فرع لاهاي منذ نقله إلى عهدة الآلية في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020، في انتظار بت القضاء في أهليته للنقل إلى أروشا. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تُوافي الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير بمعلومات مستكملة عن هذه القضية، ريثما يبت القضاء في أهليته للنقل إلى أروشا.

7 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها 249/75، أن يكفل قيام الآلية ببذل كل الجهود اللازمة للتعجيل بإنجاز أعمالها المتبقية، بما في ذلك عن طريق زيادة الاستفادة من الدروس المستخلصة، وأن يبلغ عما يُتخذ من تدابير ملموسة في هذا الصدد في مقترح الميزانية المقبل (القرار 249/75، الفقرتان 3 و 6). وتشير اللجنة أيضا إلى أن مجلس الأمن طلب، في الفقرة 9 من قراره 2529 (2020)، إلى الآلية في جملة أمور مواصلة تعزيز الكفاءة وفعالية الإدارة وشفافيتها، بما في ذلك فيما يتعلق بإعداد توقعات واضحة ودقيقة لمواعيد إنجاز الأعمال في أقرب مرحلة ممكنة والتقيد بها بصرامة.

8 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية إنجاز الأنشطة القضائية الرئيسية في عام 2021، وتكرر توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة مرة أخرى إلى الأمين العام أن يحرص على أن تبذل الآلية قصارى جهدها لإنجاز ما تبقى من عملها على وجه السرعة، وأن تقدم تقريرا عن ذلك في مشروع الميزانية المقبل (انظر أيضا A/75/632، الفقرة 5).

خامسا - تطور ميزانيات الآلية والاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2022

ألف - تطور ميزانيات الآلية

9 - رُوِّدَت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بجدول يبين تطور ميزانيات الآلية، بما في ذلك مستويات الإنفاق، منذ إنشائها في عام 2012 (انظر الجدول 1).

الجدول 1

تطور ميزانيات الآلية، بما في ذلك مستويات الإنفاق، للفترة 2012-2021

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

2022	2021	2020	2019-2018			2017-2016			2015-2014			2013-2012					
الإنفاق حتى التقديرات (قبل إعادة تقدير التكاليف)	31 تشرين الأول/أكتوبر 2021	الاعتمادات الموافق عليها	الاعتمادات الموافق عليها	الاعتمادات الموافق عليها	الاعتمادات الموافق عليها	الاعتمادات الموافق عليها	الاعتمادات الموافق عليها	الاعتمادات الموافق عليها	الاعتمادات الموافق عليها	الاعتمادات الموافق عليها	الاعتمادات الموافق عليها	الاعتمادات الموافق عليها	الاعتمادات الموافق عليها	الاعتمادات الموافق عليها	وجه الإنفاق		
23 906,7	17 796,9	24 214,8	20 118,6	21 811,0	37 807,0	40 091,4	39 442,9	36 020,8	38 701,2	40 957,9	24 842,4	22 311,1	23 927,0	4 894,2	9 625,8	9 403,5	الوظائف
36 730,9	30 438,8	38 895,9	38 135,2	37 873,3	72 544,8	78 723,0	79 232,0	43 905,5	43 864,0	43 674,2	12 848,7	40 751,7	42 290,4	2 688,5	20 679,1	18 768,9	تكاليف الموظفين الأخرى
4 695,8	3 950,3	4 551,9	4 545,0	5 024,2	9 566,7	11 358,5	11 549,2	4 758,6	8 665,9	8 453,1	181,8	3 943,2	4 091,7	9,7	3 691,8	3 335,8	التعويضات الممنوحة
10,6	0,5	10,6	0,6	10,2	6,1	21,1	21,5	30,3	31,1	31,4	0,9	21,4	22,3	-	-	-	لغير الموظفين
102,6	71,2	214,5	0,7	155,9	409,6	284,0	287,4	359,0	326,8	333,9	192,9	520,4	541,3	-	-	-	الضياقة
-	3,6	10,1	26,9	-	22,6	22,6	24,2	64,2	64,2	66,1	44,7	154,5	160,4	53,4	155,2	140,3	الخبراء
231,5	64,1	231,5	48,0	329,5	0,7	413,3	411,7	1,0	337,0	339,0	63,9	196,9	197,2	58,0	311,2	311,4	الاستشاريون
990,1	579,3	1 128,0	577,3	1 443,7	2 470,8	2 938,8	2 927,0	2 767,9	2 498,5	2 513,6	1 805,4	3 055,9	3 060,3	1 186,2	2 338,1	2 339,1	سفر الممثلين
7 926,9	5 279,3	7 996,9	8 582,6	8 823,7	18 779,7	14 707,2	14 784,0	8 322,3	8 988,4	8 952,2	6 308,9	11 189,6	11 585,0	375,2	4 622,6	4 187,4	سفر الموظفين
8 595,0	6 298,3	8 260,8	6 740,4	8 381,6	16 237,3	20 874,4	21 046,9	11 787,2	14 641,5	14 568,3	6 897,2	11 461,4	11 899,3	463,3	3 958,3	3 663,5	الخدمات التعاقدية
617,4	299,0	691,5	418,1	698,3	764,8	1 302,8	1 323,0	669,1	1 115,1	1 126,2	554,1	801,6	832,2	4,4	535,6	483,9	مصرفوات التشغيل العامة
875,6	1 101,3	1 185,0	4 583,9	1 438,8	5 003,3	2 719,4	2 763,0	3 377,1	4 033,9	4 044,0	4 338,8	7 350,6	7 622,4	2 685,3	1 194,1	1 079,0	اللوازم والمواد
120,1	1,0	122,3	316,8	231,6	244,5	213,6	212,3	197,6	52,4	51,9	3 110,2	6 237,7	6 253,0	3 000,0	3 746,8	3 385,3	الأثاث والمعدات
715,5	230,6	918,0	445,7	690,0	1 001,4	1 020,7	1 022,5	3 162,8	1 833,5	1 833,5	103,6	349,0	349,0	1,2	227,0	227,0	تصسين أماكن العمل
8 451,6	7 215,2	9 088,1	8 874,6	10 012,7	17 335,8	21 029,8	20 976,5	12 369,8	10 594,2	10 458,9	9 102,5	7 176,8	7 465,1	1 155,0	2 590,9	2 446,6	المنح والمساهمات
93 970,3	73 329,1	97 519,9	93 414,2	96 924,5	182 195,1	195 720,6	196 024,1	127 792,9	135 747,7	137 404,2	70 396,0	115 521,8	120 296,6	16 574,4	53 676,5	49 771,7	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
93 970,3	73 329,1	97 519,9	93 414,2	96 924,5	182 195,1	195 720,6	196 024,1	127 792,9	135 747,7	137 404,2	70 396,0	115 521,8	120 296,6	16 574,4	53 676,5	49 771,7	المجموع (الإجمالي)

- 10 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه على الرغم من أن ميزانية الآلية شهدت زيادات متكررة، ظلت النفقات الإجمالية دائما دون المستويات المعتمدة (انظر أيضا A/75/632، الفقرة 10).
- 11 - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية، بأن إنجاز الدعاوى الرئيسية في عام 2021 مكن من تقديم مقترح بتخفيض الاحتياجات لعام 2022، ومن المتوقع أن يؤدي إنجاز دعاوى الاستئناف والانتها من محاكمة كابوغا إلى مزيد من التخفيض. غير أنه بدون معرفة أكثر تيقنا بتقدم الدعاوى المتبقية، رأت الأمانة العامة أن من السابق لأوانه إعطاء توقعات محددة عن الوقت الذي يمكن فيه إجراء التخفيضات المتوقعة ونطاق تلك التخفيضات.
- 12 - وتأمل اللجنة أن تعكس مقترحات الميزانية المقبلة للآلية الاحتياجات المناسبة من الموارد، بما في ذلك العدد المناسب من الموظفين، بما يتوافق مع الإنجاز التدريجي لعملها (انظر أيضا القرار 2529 (2020)، الفقرة 6).

الحالة المالية

- 13 - زُودت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، بالنسب المالية الشهرية للآلية للفترة 2017-2021 (انظر المرفق الأول)، وكذلك بالموجودات النقدية والأرصدة النقدية الشهرية للفترة 2019-2021 (انظر المرفق الثاني)، وذلك حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، بأن الأرصدة النقدية هي الأرصدة التي تحتفظ بها الآلية في صندوق النقدية المشترك. وعلى الرغم من أنها تعكس النقدية المتاحة لاستخدام الآلية، فإنها لا تأخذ في الاعتبار أي خصوم أو التزامات مستحقة مرتبطة بالآلية. وبلغ مجموع النقدية المتاحة للآلية في ذلك التاريخ 169 100 000 دولار، وبلغ الرصيد النقدي 22 988 900 دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الحالة المالية للآلية، بما في ذلك وضعها النقدي، لا تزال سليمة (انظر أيضا A/75/632، الفقرة 11، و A/74/593، الفقرة 13). وتأمل اللجنة أن يقدم المزيد من المعلومات المستكملة عن الموجودات النقدية والأرصدة النقدية إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير، وأن تدرج تلك المعلومات في مشروع الميزانية المقبل. وستورد اللجنة ملاحظات ذات صلة في تقريرها عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة.

باء - الميزانية المقترحة لعام 2022

- 14 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الموارد المقترحة لعام 2022 تبلغ 93 970 300 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس انخفاضاً صافياً قدره 3 549 600 دولار (أو 3,6 في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021، بما في ذلك تخفيض قدره 2,2 مليون دولار تقريبا (5,6 في المائة) تحت بند المساعدة المؤقتة العامة. ويعزى الانخفاض أساساً إلى انخفاض الاحتياجات الناجم عن الانتهاء من الاستئناف في قضية ملاديتش وكذلك انتقال كل من إعادة محاكمة ستانيشيتش وسيما توفيتش ومحاكمة نزابونيمبا وآخرين المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة إلى مرحلة الاستئناف الأقل استهلاكاً للموارد (انظر A/76/411، الفقرتين 80 و 81). ويشار كذلك إلى أن مستوى الموارد المقترح يعكس نتائج الاستعراض الشامل للموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بوظائف المساعدة المؤقتة العامة، عملاً بطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة 4 من قرارها 249/75 (المرجع نفسه، الفقرة 78).

1 - الموارد المتصلة بالوظائف

15 - يقترح الأمين العام 187 وظيفة مؤقتة (منها 128 وظيفة في أروشا و 58 وظيفة في لاهاي ووظيفة واحدة في نيويورك)، بالرتب ذاتها التي وافقت عليها الجمعية العامة لعام 2021، للقيام بأنشطتها المستمرة، على النحو الموجز في الجدول 2.

الجدول 2

الموارد من الموظفين (الوظائف المؤقتة)

العدد	الرتبة	
187	1 و أ ع، 1 أ ع م، 1 مد-1، 6 ف-5، 23 ف-4، 29 ف-3، 13 ف-1/2، 26 خ ع (ر أ)، 38 خ أ، 14 ر م، 35 خ م	المعتمد لعام 2021
-	2 ف-4 إلى 2 ف-3 في إطار قلم المحكمة	إعادة تصنيف
-	موظف إداري (ف-4) كرئيس لوحدة المشتريات (ف-4)، وموظف لإدارة البرامج (ف-3) كموظف قانوني (ف-3)، وموظف معاون لشؤون حماية الشهود ودعمهم (ف-2) كموظف قانوني معاون (ف-2)، في إطار قلم المحكمة	إعادة انتداب
187	1 و أ ع، 1 أ ع م، 1 مد-1، 6 ف-5، 21 ف-4، 31 ف-3، 13 ف-1/2، 26 خ ع (ر أ)، 38 خ أ، 14 ر م، 35 خ م	المقترح لعام 2022

المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: خدمة ميدانية؛ خ ع (ر أ): فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م: الرتبة المحلية؛ خ أ: فئة الخدمات الأمنية؛ و أ ع: وكيل الأمين العام.

16 - وكما هو مبين في المرفق الثالث لتقرير الأمين العام، تشمل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين ما يلي: (أ) خفض رتبة وظيفتين لموظف علاقات خارجية، واحدة في كل فرع، من ف-4 إلى ف-3، بسبب الانخفاض المتوقع في مشاركة وسائط الإعلام نظرا لانخفاض أنشطة المحكمتين؛ (ب) إعادة انتداب وظيفة واحدة لموظف إداري (ف-4) كرئيس لوحدة المشتريات في أروشا، لتعزيز توفير المشتريات في الوقت المناسب؛ (ج) إعادة انتداب وظيفة واحدة لموظف لإدارة البرامج (ف-3) كموظف قانوني في مكتب رئيس القلم في أروشا، لتقديم دعم قانوني إضافي، بما في ذلك بالنظر إلى محاكمة كابوغا المقبلة؛ (د) إعادة انتداب وظيفة واحدة لموظف معاون لشؤون حماية الشهود ودعمهم (ف-2) كموظف قانوني معاون في مكتب رئيس القلم في لاهاي من أجل تعزيز قدرة الآلية على الاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من الولايات القضائية الوطنية والاضطلاع بمهام حفظ السجلات القضائية.

17 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن الآلية لا تتوقع حدوث أي تغييرات هامة في عبء العمل المستمر تتجاوز ما ورد في مشروع الميزانية، ولذلك لم يقترح إلغاء أي وظيفة في عام 2022. وطلبت اللجنة تبريرا مفصلا لكل وظيفة مدرجة في الميزانية ولكنها لم تتلق ذلك. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم معلومات مفصلة عن عبء العمل لجميع الوظائف المؤقتة الواردة في مشروع الميزانية المقبل للآلية (انظر أيضا الفقرتين 12 أعلاه و 25 أدناه).

الوظائف الشاغرة، وبندل الوظيفة الخاص، ومعدلات الشواغر

18 - تشير المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أنه لم تكن هناك أي وظائف شاغرة في الآلية لأكثر من سنة. وفيما يتعلق بحالة شغل الوظائف في الوقت الحالي، لم تتلق اللجنة معلومات متسقة. فقد

أشارت الأمانة العامة في الردود المقدمة إلى أن جميع الوظائف كانت مشغولة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ولكنها ذكرت أيضا أن وظيفة برتبة ف-3 في شعبة تخطيط البرامج والميزانية في نيويورك ما تزال شاغرة منذ حزيران/يونيه 2021، وأن عملية التوظيف جارية. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير، وضمن سياق مشروع الميزانية المقبلة، معلومات مستكملة عن حالة شغل وظائف الآلية، وكذلك عن أي جهود توظيف ذات صلة.

19 - وتشير المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية أيضا إلى أن وظيفة واحدة (فئة الخدمة الميدانية) كانت مشغولة من خلال بدل وظيفة خاص لأكثر من سنة، منذ 26 حزيران/يونيه 2020، وأنه يجري استعراض المرشحين. وكان معدل الشواغر المقترح لعام 2022 لجميع الوظائف المستمرة في لاهاي وأروشا ونيويورك 0,2 في المائة، وهو نفس معدل الشواغر المعتمد لعام 2021.

توطين الوظائف

20 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 249/75، إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، كلما كان ذلك مناسبا، وأن يبلغ عن ذلك في سياق مشروع الميزانية المقبلة (القرار 249/75، الفقرة 5). ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن الآلية درست هيكل ملاك موظفيها بغية التعرف على الفرص الأخرى لإضفاء المزيد من الطابع الوطني، وخلصت إلى أنه من أجل الحفاظ على الاستقلالية وتجسيد الطابع المتنوع جغرافيا للآلية، ينبغي أن يستمر الموظفون الدوليون في الفئة الفنية والفئات العليا في أداء المهام الفنية والإدارية. وعلى النقيض من ذلك، ارتئي أنه ينبغي دراسة ملاك الموظفين العاملين في إطار مهام الدعم في فئتي الخدمات العامة والخدمة الميدانية لزيادة فرص توطين الوظائف (A/76/411، المرفق الثاني). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن 67 في المائة من مهام الدعم في أروشا يضطلع بها مواطنون من جمهورية تنزانيا المتحدة، وأن 18 في المائة من موظفي الدعم ينتمون إلى دول أخرى تابعة لمجموعة الدول الأفريقية. وعلى سبيل المقارنة، فإن 30 في المائة من مهام الدعم في لاهاي يضطلع بها مواطنون من هولندا، ويضاف إلى ذلك أن 25 في المائة من موظفي الدعم ينتمون إلى دول أخرى في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وأبلغت اللجنة أيضا بأن موظفي فئة الخدمة الميدانية في أروشا يوظفون في أداء خدمات محددة للغاية تتطلب مهارات لا تتوفر بسهولة من خلال وظائف الخدمات العامة المحلية. وتشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام على بذل المزيد من الجهود لتعزيز توطين الوظائف، كلما كان ذلك مناسبا، بما في ذلك في لاهاي، وتقديم معلومات مستكملة في سياق مشروع الميزانية المقبلة.

21 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصيتها الواردة في الفقرة 17 أعلاه، بالموافقة على مقترح الأمين العام بشأن الموارد المتصلة بالوظائف اللازمة للآلية لعام 2022.

2 - الموارد غير المتصلة بالوظائف

22 - تعكس الموارد المقترحة غير المتصلة بالوظائف، البالغة 70 036 600 دولار، انخفاضا صافيا قدره 3 241 500 دولار، (أو ما يعادل نسبة 4,4 في المائة) مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021.

تكاليف الموظفين الأخرى

23 - تبلغ الاحتياجات من الموارد المقترحة في إطار تكاليف الموظفين الأخرى 36 730 900 دولار، بما يعكس انخفاضا قدره 2 165 000 دولار (أو 5,6 في المائة) مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2021، وتتعلق أساسا بالاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة. وتشير المعلومات المقدمة إلى اللجنة الاستشارية إلى أنه على الرغم من أن عنصر الآلية المستمر الممثل بالوظائف المؤقتة يشكل خط الأساس من الموارد اللازمة لدعم الأنشطة التي صدر بها تكليف، فإن الموارد التي تتجاوز خط الأساس هذا تؤمّن في شكل وظائف المساعدة المؤقتة العامة، ويمكن تعديل نطاقها زيادةً أو نقصانا حسب مستوى الأنشطة القضائية. وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، بأن وظائف المساعدة المؤقتة العامة تُستخدم، بالإضافة إلى العمل في المحاكمات والطعون، لتوفير الخدمات الإدارية والدعم المخصص للأنشطة المستمرة عندما يكون عبء العمل على الموظفين المستمرين أكبر من المتوقع.

24 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأن العدد الإجمالي لوظائف المساعدة المؤقتة العامة سيتغير على النحو التالي: من 386 وظيفة في كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 298 وظيفة في كانون الثاني/يناير 2022 وإلى 283 وظيفة اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر 2022، مما يعكس انخفاضا إجماليا قدره 103 وظائف. وباستثناء وظيفة واحدة لمراجع حسابات (ف-4) في مكتب خدمات الرقابة الداخلية سيُوقف شغلها في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2021، ستكون التخفيضات المقترحة في كل فرع من فرعي الآلية كما يلي:

(أ) في أروشا، ستتخفض الوظائف من 179 وظيفة في كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 119 وظيفة في نهاية عام 2022. ويعكس التخفيض الإجمالي بمقدار 60 وظيفة كلا من أثر الانتهاء من محاكمة نزابونيمبا وآخرين المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، والحاجة إلى الاحتفاظ بموظفين لدعم محاكمة كابوغا؛

(ب) وفي لاهاي، ستتخفض الوظائف من 206 وظائف في كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى 164 وظيفة في نهاية عام 2022. ويعكس التخفيض الإجمالي بمقدار 42 وظيفة أساسا الانتهاء من قضية ملاديتش وانتقال قضية ستانيشيتش وسيما توفيتش إلى مرحلة الاستئناف، مما يستتبع خفض الاحتياجات مقارنة بالمرحلة السابقة من المحاكمة.

25 - وتقر اللجنة الاستشارية بالتخفيض بمقدار 103 وظائف. غير أن اللجنة تلاحظ أيضا استمرار ارتفاع مستوى الموارد على الرغم من انخفاض الأنشطة القضائية، ولا سيما في فرع لاهاي. وبدون توفر معلومات شاملة عن عبء العمل في الوظائف المؤقتة المستمرة (انظر الفقرة 17 أعلاه) ومعلومات أكثر تحديدا ووضوحا عن عبء العمل في وظائف المساعدة المؤقتة العامة، بالإضافة إلى إمكانية تعديل نطاقها مع مرور الوقت، لا سيما فيما يتعلق بالوظائف التي تؤدي مهام إدارية وتكمل الأنشطة المستمرة، فإن اللجنة غير مقتنعة بأن مستويات الموارد المقترحة لها ما يبررها بالكامل. ولذلك، توصي اللجنة، ومع مراعاة الأنشطة في كل فرع، بإجراء تخفيض بنسبة 5 في المائة (أو ما يعادل 1 039 400 دولار) في لاهاي وتخفيض بنسبة 3 في المائة (أو ما يعادل 433 600 دولار) في أروشا تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى. وتشجع اللجنة الآلية أيضا على السعي إلى تحقيق قدر أكبر من أوجه الكفاءة وتطبيق الدروس المستفادة بغية تحقيق مزيد من التخفيضات تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى في مشروع الميزانية المقبل، بما يتماشى مع الإنجاز التدريجي لأعمالها.

سفر الموظفين

26 - تبلغ الاحتياجات المقترحة لتغطية تكاليف سفر الموظفين 990 100 دولار، وهو ما يعكس انخفاضاً بمبلغ 137 900 دولار، أو ما يعادل نسبة 12,2 في المائة، مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام 2021. وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأنه سيخصص من أصل الاحتياجات المقترحة مبلغ 63 400 دولار للسفر لأغراض التدريب، ومبلغ 29 200 دولار لحضور الاجتماعات والمؤتمرات، بما في ذلك اعتماد قدره 9 100 دولار لمشاركة موظف واحد من أروشا في اجتماع اللجنة المشتركة بين الموظفين والإدارة في نيويورك لمدة 10 أيام. وبلغ الإنفاق تحت بند سفر الموظفين 577 300 دولار في عام 2020، و 579 300 دولار في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها في أن السفر لحضور حلقات العمل أو المؤتمرات أو الاجتماعات، تطبيقاً للدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19، سيُبقى عند الحد الأدنى، وأنه سيجري استخدام الاجتماعات الافتراضية وأدوات التدريب عن طريق الإنترنت على نحو أكبر (انظر أيضاً A/76/7، الفقرة 67). وتوصي اللجنة، كذلك مع مراعاة مستوى الإنفاق في الفترتين الحالية والسابقة، بإجراء تخفيض بنسبة 10 في المائة، أو ما يعادل 99 000 دولار، تحت بند سفر الموظفين.

27 - حثت الجمعية العامة، في قرارها 249/75، الآلية على بذل كل الجهود اللازمة لتحسين إجراءاتها المتعلقة بتخطيط الأسفار، بما في ذلك الامتثال للتوجيهات المتعلقة بسياسة الشراء المسبق (القرار 249/75، الفقرة 7). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن امتثال الآلية لسياسة الحجز المسبق قد انخفض إلى 27 في المائة في عام 2020 (A/76/411، الجدول 17)، مقارنة بمعدل امتثال بلغ 43 في المائة في عام 2019 (A/75/383، الجدول 16) و 38 في المائة في عام 2018 (A/74/355، الجدول 5). وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، بأن الآلية بصدد معالجة طلب الجمعية العامة من خلال إصدار رسائل إعلامية والتعامل مباشرة مع المسافرين. وبالنظر إلى الإجراءات المتخذة حتى الآن وانخفاض معدل الامتثال نسبياً في الماضي، ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للآلية أن تعتمد تدابير أكثر صرامة، بما في ذلك وضع ضوابط داخلية أكثر صرامة، لتحسين معدل امتثالها لسياسة الحجز المسبق وتقديم تقرير عن ذلك في مشروع الميزانية المقبلة.

الخدمات التعاقدية

28 - هناك احتياجات مقترحة بمبلغ 7 926 900 دولار تحت بند الخدمات التعاقدية، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 70 000 دولار، أو ما يعادل نسبة 0,9 في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة لعام 2021. وسيغطي المبلغ المقترح، في جملة أمور، تكاليف الخدمات المتصلة بالإجراءات القضائية المخصصة وغيرها من المصروفات، بما في ذلك التدريب. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021، بلغ الإنفاق في إطار الخدمات التعاقدية 5 279 300 دولار. ونظراً لتناقص أنشطة الآلية، والتوسع في فرص التعلم عن بعد أثناء الجائحة، ومع مراعاة مستوى الإنفاق أيضاً، ترى اللجنة الاستشارية أنه يمكن تحقيق المزيد من أوجه الكفاءة، ولذلك توصي بإجراء تخفيض بنسبة 5 في المائة، أو ما يعادل 396 300 دولار، تحت بند الخدمات التعاقدية.

مصرفوات التشغيل العامة

29 - تعكس الاحتياجات التي تبلغ 8 595 000 دولار تحت بند مصرفوات التشغيل العامة زيادة قدرها 334 200 دولار، أو ما يعادل نسبة 4,0 في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة لعام 2021. وبلغ الإنفاق 6 740 400 دولار في عام 2020، و 6 298 300 دولار حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وبالنظر إلى نمط الإنفاق في الفترتين الحالية والسابقة، فضلا عن انخفاض مستوى الأنشطة، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض بنسبة 5 في المائة، أو ما يعادل مبلغ 429 700 دولار، تحت بند مصرفوات التشغيل العامة.

اللوازم والمواد

30 - يمثل الاعتماد المقترح البالغ 617 400 دولار تحت بند اللوازم والمواد انخفاضا قدره 74 100 دولار، أو 10,7 في المائة، مقارنة بالموارد المعتمدة لعام 2021. وبلغ الإنفاق 418 100 دولار في عام 2020، و 299 000 دولار حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وبالنظر إلى نمط الإنفاق في الفترتين الحالية والسابقة وانخفاض مستويات التوظيف، توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيض بنسبة 5 في المائة، أو ما يعادل مبلغ 30 900 دولار، تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (انظر أيضا A/76/7، الفقرة 73).

31 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات 25 و 26 و 28 و 29 و 30 أعلاه، بالموافقة على مقترح الأمين العام بشأن الموارد غير المتصلة بالوظائف اللازمة للآلية لعام 2022.

سادسا - مسائل أخرى

أثر جائحة مرض فيروس كورونا والدروس المستفادة

32 - أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن لجائحة كوفيد-19 أثرا عميقا على الإجراءات القضائية للآلية، حيث تعتمد إجراءات المحكمة اعتمادا كبيرا على الحضور المادي للمشاركين، باستثناء الشهود الذين يظهرون أحيانا عن بعد عن طريق التداول بالفيديو. وقد تكيفت الآلية مع ذلك من خلال استحداث ممارسات تشغيل معدلة، بالإضافة إلى التكنولوجيا والنظم الجديدة التي أتاحت المشاركة في الدعاوى عن بعد، مع تمكين كل مشارك من الاستفادة بصورة كاملة من عرض الأدلة الإلكتروني، والتدوين المباشر للمحاضر، والترجمة الفورية، والاتصالات السرية بين أفراد كل طرف. ولم تكن هذه المرافق متاحة في السابق إلا في قاعة المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، استُحدثت تدابير لتعزيز الفصل والتباعد والنظافة الصحية لمن يمثل شخصا أمام المحكمة. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه على الرغم من تفضيل الحضور للإدلاء بالأقوال شفويا بالنظر إلى القضايا المعقدة التي تنتظر فيها الآلية، فإن التحسينات التي وضعت أدت إلى استئناف إجراءات المحكمة في الحالات التي لم يتمكن فيها المشاركون من السفر، وإلى الحد من التأخير في سير الإجراءات في قاعة المحكمة. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يتضمن تقرير الميزانية المقبل معلومات شاملة عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالجائحة، بما في ذلك التحديات والمكاسب في الكفاءة والوفورات المحتملة.

التقييم الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية

33 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يعترف في عام 2022 إجراء تقييم لطرائق وعمل الآلية عملاً بقرار مجلس الأمن 2529 (2020) (A/76/411)، الفقرة 19 (أ)). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن أربع توصيات منبثقة عن التقييمين السابقين للآلية، اللذين أنجزا في عامي 2018 و 2020، لا تزال بانتظار التنفيذ.

34 - ويشير الأمين العام إلى أن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2022 استرشدت بنتائج آخر تقييم أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز التعاون بين الأجهزة وبين الفرعين (المرجع نفسه، الفقرتان 17 و 18). وأبلغت اللجنة الاستشارية، لدى الاستفسار، بأن التعاون بين الأفرقة في أروشا ولاهاي قد تعزز بصورة متزايدة، وأنه يتاح توزيع الموارد المتوفرة في كل فرع بمرونة للعمل على المسائل الناشئة في أي من الفرعين حسب الاقتضاء أو لكفالة توزيع عبء العمل بالتساوي. وتحيط اللجنة الاستشارية علماً بالجهود المبذولة لتحسين التعاون بين الفرعين. ومع ذلك، تؤكد اللجنة على أن تعزيز التعاون ينبغي ألا يترجم إلى دمج الوظائف والمهام، وتشدد على ضرورة استخدام الموارد وفقاً للأغراض والمهام التي أقرتها الجمعية العامة. وتؤكد اللجنة على أن مشاريع الميزانية ينبغي أن تعرض الاحتياجات من الموارد بطريقة دقيقة وشفافة وشاملة.

الموارد الخارجة عن الميزانية

35 - يذكر الأمين العام في تقريره أن الموارد الخارجة عن الميزانية لعام 2022 يتوقع أن تبلغ 1 248 000 دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 88 700 دولار مقارنة بتقديرات عام 2021، ويرجع ذلك أساساً إلى الإنجاز المتوقع لبعض الأنشطة الممولة من خارج الميزانية. وفي عام 2022، ستسهم الموارد الخارجة عن الميزانية، في جملة أمور، في عمليات العدالة الانتقالية وتعزيز سيادة القانون في بلدان يوغوسلافيا السابقة (المرجع نفسه، الفقرة 76).

اشتراك محكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية في أماكن عمل الآلية في أروشا

36 - تذكر اللجنة الاستشارية بأن المقر المؤقت لمحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية يقع في لاهاي، حيث تشترك في الموقع مع الآلية، مع دفع رسم إيجار سنوي قدره 33 888 دولاراً. وتوجد محفوظات المحكمة حالياً في المحفوظات الوطنية لهولندا في لاهاي، ولا تتحمل المحكمة أي تكلفة (A/76/329، الفقرة 60). وأبلغت اللجنة، لدى الاستفسار، بأن الآلية أبلغت المحكمة، بعد إنشاء حيز مكثبي إضافي في مباني أروشا لاستضافة محاكمة كابوفا، بإمكانية توافر حيز يمكن استخدامه لاستيعاب موظفيها، ولكن بدون محفوظاتها. ونظراً إلى الشرط القانوني الذي يقتضي اشتراك المحكمة في الموقع مع محفوظاتها، لم يتح للمحكمة النظر في الانتقال إلى مباني أروشا في ظل الظروف الراهنة.

سابعاً - خاتمة

37 - توصي اللجنة الاستشارية، رهناً بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن توافق الجمعية العامة على الاحتياجات المقترحة من الموارد اللازمة للآلية لعام 2022.

المرفق الأول

النسب المالية الشهرية للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين
للفترة 2017-2021 (في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021)

2021											
النسب	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	حزيران/يونيه	تموز/يوليه	آب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر
نسبة الأصول إلى الخصوم (مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم)	1,9	1,8	1,8	1,8	1,7	1,7	1,6	1,6	1,5	1,5	—
نسبة التداول (الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)	13,1	13,0	12,9	12,3	11,1	11,5	11,2	11,3	10,7	10,3	—
نسبة السيولة السريعة (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة)	13,0	13,0	12,8	12,2	11,0	11,4	11,1	11,2	10,7	10,2	—
نسبة النقدية (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة)	6,5	6,8	6,9	7,6	6,9	7,1	6,8	7,3	7,3	7,0	—
2020											
النسب	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	حزيران/يونيه	تموز/يوليه	آب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر
نسبة الأصول إلى الخصوم (مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم)	2,2	2,1	2,0	2,0	1,9	1,9	1,8	1,8	1,7	1,7	1,6
نسبة التداول (الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)	19,0	20,9	17,4	16,9	15,5	15,9	14,4	15,0	14,7	13,7	14,2
نسبة السيولة السريعة (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة)	18,8	20,7	17,3	16,8	15,4	15,8	14,3	15,0	14,6	13,7	14,2
نسبة النقدية (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة)	10,2	11,8	10,6	11,0	10,1	10,3	9,8	10,2	10,5	9,8	10,1
2019											
النسب	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	أيار/مايو	حزيران/يونيه	تموز/يوليه	آب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر
نسبة الأصول إلى الخصوم (مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم)	1,9	1,8	1,8	1,8	1,7	1,7	1,6	1,6	1,6	1,5	1,4
نسبة التداول (الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)	23,7	25,2	22,6	24,1	23,6	23,5	23,1	22,1	22,4	21,8	20,5
نسبة السيولة السريعة (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة)	23,5	25,0	22,5	24,0	23,5	23,4	22,9	22,0	22,3	21,7	20,4
نسبة النقدية (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة)	12,1	13,9	14,6	15,6	15,7	15,5	15,0	14,6	14,7	15,2	14,2

2018											
النسب	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	ايار/مايو	حزيران/يونيه	تموز/يوليه	آب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر
نسبة الأصول إلى الخصوم (مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم)	1,6	1,5	1,5	1,5	1,4	1,4	1,4	1,4	1,3	1,3	1,3
نسبة التداول (الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)	13,8	14,1	14,0	14,8	14,1	13,5	13,9	14,1	12,9	14,0	14,3
نسبة السيولة السريعة (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة)	13,7	14,1	13,9	14,7	14,0	13,4	13,8	14,1	12,8	13,9	14,2
نسبة النقدية (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة)	6,5	7,4	7,8	8,9	8,4	7,9	8,2	8,7	8,1	8,9	10,1
2017											
النسب	كانون الثاني/يناير	شباط/فبراير	آذار/مارس	نيسان/أبريل	ايار/مايو	حزيران/يونيه	تموز/يوليه	آب/أغسطس	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر
نسبة الأصول إلى الخصوم (مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم)	1,6	1,6	1,6	1,5	1,5	1,4	1,4	1,3	1,3	1,3	1,2
نسبة التداول (الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة)	3,3	3,2	3,0	3,0	2,8	2,8	2,7	2,6	2,5	2,4	2,3
نسبة السيولة السريعة (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض إلى الخصوم المتداولة)	3,3	3,2	3,0	2,9	2,8	2,8	2,7	2,6	2,4	2,4	2,3
نسبة النقدية (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل إلى الخصوم المتداولة)	0,9	1,0	1,1	1,1	1,1	1,1	1,0	0,9	1,1	1,0	1,0

المرفق الثاني

الموجودات النقدية والأرصدة النقدية الشهرية للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية
للمحكمتين الجنائيتين للفترة 2019-2021

ألف - الموجودات النقدية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2021	2020	2019	
165,7	175,8	158,5	كانون الثاني/يناير
167,0	179,3	166,6	شباط/فبراير
166,9	185,6	189,5	آذار/مارس
184,5	192,6	184,9	نيسان/أبريل
180,4	187,8	184,2	أيار/مايو
175,5	181,3	179,7	حزيران/يونيه
168,6	185,1	172,6	تموز/يوليه
171,9	179,4	170,1	آب/أغسطس
174,9	182,8	164,0	أيلول/سبتمبر
169,1	176,4	168,6	تشرين الأول/أكتوبر
	168,7	159,9	تشرين الثاني/نوفمبر
	161,4	167,4	كانون الأول/ديسمبر

باء - الأرصدة النقدية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	الفترة	الرصيد النقدي التراكمي
2019		
2019	1	13 163 569,39
2019	2	21 293 500,85
2019	3	44 155 593,13
2019	4	39 345 083,13
2019	5	38 371 716,48
2019	6	32 126 287,79
2019	7	24 996 952,60
2019	8	22 457 733,36
2019	9	13 765 611,58
2019	10	21 283 908,84

السنة	الفترة	الرصيد النقدي التراكمي
2019	11	13 282 595,17
2019	12	18 944 457,88
2020		
2020	1	26 987 168,60
2020	2	30 523 857,44
2020	3	36 479 906,83
2020	4	43 460 345,13
2020	5	38 577 728,88
2020	6	32 555 952,23
2020	7	36 033 365,59
2020	8	28 877 666,56
2020	9	32 249 785,55
2020	10	25 783 310,35
2020	11	17 962 603,46
2020	12	9 653 994,40
2021		
2021	1	20 234 411,61
2021	2	21 607 587,97
2021	3	21 441 967,77
2021	4	39 101 137,54
2021	5	34 898 509,49
2021	6	29 377 983,21
2021	7	22 474 202,96
2021	8	25 725 722,16
2021	9	28 778 585,34
2021	10	22 988 902,44